

إنكار كتابة السنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

التاريخ : 15-10-2020 13:39:30

المصدر : شبهات المشككين في
الإسلام

المؤلف : مجموعة مؤلفين

نص السؤال

إنكار كتابة السنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

خاتمة الجواب

إنكار كتابة السنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم (*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المغالطين كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويعتبرون أن كتابتها بدعة نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عنها في أكثر من موضع، فقد قال صلى الله عليه وسلم:

«لا تكتبوا عنِّي شيئاً إلَّا القرآن، فمَن كتبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ الْقُرآنِ فَلِيَمْحُهُ»

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال:

«كُنَا قَعُودًا نَكْتُبُ مَا نَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: مَا هَذَا تَكْتُبُونَ؟ فَقَلَّنَا: مَا نَسْمَعُ مِنْكُمْ، فَقَالَ: أَكْتُبْ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ ذِيْجَلَّ».

كما أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يأذن لأبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - حين استأذنه في كتابة الحديث □ وكذلك فقد نقلت الأحاديث مشافهة فقط؛ إذ لم تكن الكتابة منتشرة بين العرب □ رامين من وراء ذلك إلى الطعن في كون السنة كتبت في عهد النبي -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالتشكيكُ فِي مَشْرُوْعِيَّةِ كِتَابَتِهِ □

وجوه إبطال الشبهة:

- 1) إن الأحاديث المقدمة من أدلة الزاعمين لا تدل على النهي العام المطلق عن كتابة الحديث، وهي تتعارض مع أحاديث أكثر ثبوتا وأصرح دلالة أباح فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - كتابة السنة، مما يقوي القول بنسخها
- 2) لقد ثبتت أحاديث كثيرة أباح النبي - صلى الله عليه وسلم - فيها كتابة السنة، وأن النهي عن كتابتها في بادئ الأمر كان لعل، فلما ذالت تلك العلل أذن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كتابتها
- 3) لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة غالباً وذلك لاعتماد العرب على الذاكرة أكثر من اعتمادهم على الكتابة، لكن هذا لا يعني أنها كانت لا تكتب في عهده، وأمثلة ما كتب آنذاك كثيرة

التفصيل:

أولاًً الأحاديث التي استدل بها الزاعمون لا تدل على النهي المطلق عن كتابة الحديث:

من الثابت تاريخياً أن كتابة السنة بدأت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد صحت الأخبار في إباحة النبي - صلى الله عليه وسلم - الكتابة عنه، ومن المجازفة إنكار ذلك، وأما الأحاديث التي استدلوا بها على إنكار كتابة السنة في عهده صلى الله عليه وسلم، والتي فيها نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الكتابة - فإنها محمولة على خوف اختلاط السنة بالقرآن، أي أن النهي عن الكتابة كان مرحلياً فقط، ثم نسخ ذلك ياباحتها

فقد جاءت أحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهم منها خطأ أنها تفيد كراهة كتابة الحديث، ولكنها في حقيقتها تثبت كتابة الحديث، ونبين ذلك فيما يلي:

الحديث الأول: هو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد روی من طريقين بالفاظ مختلفة:

الرواية الأولى: عن طريق همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال:

«لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»
.[1]

وقد اختلف العلماء في هذا الحديث في وقفه^[2] ورفعه^[3]: قال ابن حجر: "ومنهم من أهل حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره"^[4]. وقال الخطيب البغدادي: "تفرد همام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعاً" .^[5]

وهذا الحديث أصح ما ورد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذا الباب، وإليك الفهم الصحيح لهذا الحديث: الحديث يبيّن أن النهي عن الكتابة كان بخصوص الصحيفة التي كتب عليها القرآن فخشى الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يختلط كلامه بالقرآن الكريم؛ فنهاهم عن كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة

والقول بنسخ الحديث قول كثير من العلماء وذهب إليه العلامة أحمد شاكر، وبعد أن دعم رأيه بالأخبار التي تبيح الكتابة قال: كل هذا يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين خاف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن

بالقرآن، وحديث أبي شاه في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك أخبار أبي هريرة - وهو متاخر للإسلام - أن عبد الله بن عمرو كان يكتب بدل على أن عبد الله كان يكتب بعد إسلام أبي هريرة، ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متاخراً عن الأحاديث في الإذن والجواز لعرف ذلك عند الصحابة بيقينا صريحاً، ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو إجماع ثابت بالتواتر العلمي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول رضي الله عنهم [6].

والرواية الثانية: عن سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال:

«استأذنا النبي - صلى الله عليه وسلم - في الكتابة فلم يأذن لنا»
[7].

وهذه الرواية صحيحة أيضاً، وفيها دليل على أن الكتابة كانت شائعة، وإنما كان الاستئذان لأجل أمر عارض أرادوا كتابته، فلم يأذن لهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - في كتابته وتسجيله لحكمة يريدوها صلى الله عليه وسلم، وفي لفظ "استأذنا" إشارة للجميع مما يفيد أن الكثرة كانت تكتب □

وال الحديث الثاني: هو حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال:

«كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك □ فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: اكتبوا كتاب الله، امحضوا كتاب الله، أكتب غير كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله»
الحديث [8].

لقد اختلف العلماء في صحة هذه الرواية؛ فمنهم من رأى أن في هذه الرواية ضعفاً؛ إذ ضعف العلماء عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، فقد ضعفه النسائي وأحمد والشافعي، وابن حبان قال عنه: "كان من يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روایته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك" [9]، وقد حكم الذهبي على هذا الحديث فقال: "حديث منكر" [10].

فعلى فرض ضعف الرواية فلا شبهة، ولكن الرواية صححتها بعض أهل العلم، وتوجيهها إن صحة الإسناد فإن المتن يشير صراحة إلى عدم الكتابة مع القرآن الكريم في صحيفة واحدة، وهذا واضح في قوله صلى الله عليه وسلم:
«... أكتاباً مع كتاب الله □□□»

فقد خشي - صلى الله عليه وسلم - أن يختلط القرآن بالسنة □

وقد حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط على هذه الرواية بالصحة كما حرقها في مسند أحمد رحمه الله تعالى في مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وعليه، فإن الرواية صحيحة، وقد صح النهي عن الكتابة، وصح الإذن فيها، فيكون الإذن ناسخ والنهي منسوخ، وكان النهي لعلة، فلما زالت العلة أذن في الكتابة، وعلى هذا تقيس كل الأحاديث التي صحت في هذا الباب □

ثانياً □ لقد أجاز النبي - صلى الله عليه وسلم - كتابة السنة والأدلة على ذلك كثيرة:

لقد سبق أن أشرنا إلى الأحاديث التي استدل بها الزاعمون في النهي عن كتابة الحديث، ولكن هذه الأحاديث لا تقوى أمام أحاديث

أكثر ثبوتا وأصرح دلالة أباح فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - كتابة الحديث ومنها:

الحديث الأول: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما أنه

«لما فتح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة خطب فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: اكتبوا لأبي فلان»

[11]

قال ابن حجر: "هو أبو شاه". وقيل للأوزاعي: ما قوله اكتبوا لي؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم [12]، وهذا أمر صريح من النبي - صلى الله عليه وسلم - بالكتابة

الحاديـث الثانـي: روـي البـخارـي بـسـنـدـه أـن رـسـوـل اللـه - صلى الله عليه وسلم - لـم اـشـتـد وـجـعـه قـال:

«ائـتـونـي بـكـتـابـ، أـكـتـب لـكـم كـتـابـا لـاتـضـلـوا بـعـدـهـ»

. [13]

ولـم يـكـن النـبـي - صلى الله عليه وسلم - يـبـيـح الـكـتـابـة مـا دـعـا إـلـى كـتـابـة هـذـا الـكـتـابـ، وـلـهـذا يـقـول ابن حـجـر: "وـفـي هـذـا الـحـدـيـث دـلـيلـ عـلـى جـواـز كـتـابـة الـعـلـم؛ لأنـهـم أـنـ يـكـتـبـ لـأـمـتـهـ كـتـابـا يـحـصـلـ مـعـهـ الـأـمـنـ مـنـ الـاـخـتـلـافـ، وـهـوـ لـاـ يـبـهـ إـلـا بـحـقـ" [14].

الحاديـث الثالـث: روـي البـخارـي بـسـنـدـه عـن وـهـبـ بـنـ مـنـبـهـ عـنـ أـخـيـهـ، قـالـ: سـمـعـتـ أـبـا هـرـيـرـةـ يـقـولـ:

«مـا مـن أـصـحـابـ النـبـي - صلى الله عليه وسلم - أـحـد أـكـثـرـ حـدـيـثـا عـنـهـ مـنـيـ إـلـا مـا كـانـ مـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـمـروـ فـإـنـهـ كـانـ يـكـتـبـ وـلـاـ أـكـتـبـ»

. [15]

فـإـذـا كـانـ حـدـيـثـ أـبـي شـاهـ يـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ إـذـنـ الـكـتـابـ لـهـ خـاصـاـ؛ لـأـنـ كـانـ أـمـيـاـ وـكـانـ أـعـمـيـ؛ فـإـنـ هـذـا الـحـدـيـث بـطـرـقـهـ الـتـيـ ذـكـرـهـاـ الـبـخارـيـ وـغـيرـهـ أـقـوـيـ فـيـ الـاسـتـدـلـالـ لـلـجـواـزـ؛ لـأـنـ بـنـ عـمـروـ لـمـ يـكـنـ أـمـيـاـ وـلـمـ يـكـنـ أـعـمـيـ [16].

الحاديـث الرابع: روـي البـخارـي بـسـنـدـه عـنـ أـبـي جـحـيـفـةـ قـالـ:

«قـلـتـ لـعـلـيـ: هـلـ عـنـدـكـمـ كـتـابـ؟ قـالـ: لـاـ، إـلـاـ كـتـابـ اللـهـ، وـفـهـمـ أـعـطـيـهـ رـجـلـ مـسـلـمـ، أـوـ مـاـ فـيـ هـذـهـ الصـحـيـفـةـ؟ قـالـ: وـمـاـ فـيـ هـذـهـ الصـحـيـفـةـ؟

قـالـ: الـعـقـلـ، وـفـكـاكـ الـأـسـيرـ، وـلـاـ يـقـتـلـ مـسـلـمـ بـكـافـرـ»

. [17]

إـنـ هـذـهـ الـأـحـادـيـثـ الـمـرـفـوعـةـ إـلـىـ النـبـيـ - صلى الله عليه وسلم - وـغـيرـهـ إـنـ لـمـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ حـدـيـثـ أـبـي سـعـيدـ غـيرـ مـرـفـوعـ إـلـىـ النـبـيـ - صلى الله عليه وسلم - فـإـنـهـ تـقـضـيـ بـتـأـوـيـلـهـ، وـالـجـمـعـ بـيـنـهـ وـبـيـنـهـ [18]

وـلـاـ نـقـولـ كـمـ يـقـولـ بـعـضـهـمـ: إـنـ حـدـيـثـ أـبـي سـعـيدـ هوـ الـمـتأـخـرـ، فـيـكـونـ نـاسـخـاـ لـهـ؛ لـأـنـ حـدـيـثـ أـبـي شـاهـ كـانـ عـامـ الـفـتـحـ، وـذـكـرـ فـيـ أـوـاـخـرـ حـيـاةـ النـبـيـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ، وـحـدـيـثـ أـبـي هـرـيـرـةـ فـيـ الـمـقـارـنـةـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـمـروـ مـتـأـخـرـ أـيـضاـ؛ لـأـنـ أـبـا هـرـيـرـةـ مـتـأـخـرـ إـلـاسـلامـ، وـهـوـ يـدـلـ أـيـضاـ عـلـىـ أـنـ عـبـدـ اللـهـ كـانـ يـكـتـبـ بـعـدـ إـسـلامـ أـبـي هـرـيـرـةـ، وـحـدـيـثـ هـمـهـ - صلى الله عليه وسلم - بـكـتـابـةـ كـتـابـ لـنـ تـضـلـ الـأـمـةـ بـعـدـهـ كـانـ فـيـ مـرـضـ مـوـتهـ - صلى الله عليه وسلم - وـبـيـعـدـ جـداـ أـنـ يـكـونـ حـدـيـثـ أـبـي سـعـيدـ الـخـدـرـيـ قدـ تـأـخـرـ عـنـ هـذـهـ الـأـحـادـيـثـ كـلـهـاـ خـصـوصـاـ حـدـيـثـ "الـهـمـ"ـ، وـلـوـ كـانـ حـدـيـثـ أـبـي سـعـيدـ فـيـ النـهـيـ مـتـأـخـرـ عـنـ هـذـهـ الـأـحـادـيـثـ فـيـ إـلـازـمـ وـالـجـواـزـ، لـعـرـفـ ذـكـرـ

عـنـ الصـحـابـةـ يـقـيـنـاـ صـرـيـحـاـ [18].

وبهذا يتبيّن أن النهي عن كتابة السنة لم يكن لكونها بدعة كما يدعي أصحاب هذه الشبهة، ولكن لعل أ Gumض هؤلاء المدعون أعينهم عنها، على الرغم من أن هذه العلل واردة في نفس الأحاديث التي احتجوا بها

ومن هذه العلل:

1. المحافظة على كتاب الله عز وجل، وصيانته عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما: ويبدو هذا واضحًا في رواية أبي هريرة: «أكتاب مع كتاب الله ممحضوا كتاب الله أو خلصوه».

ففي رواية أبي هريرة تلك، ما يبيّن أن السنة في عهد النبوة والصحابة كانت تكتب بجوار القرآن في صحيفة واحدة بلا تمييز يحفظ معه القرآن من اشتباهه بالسنة التي كتبت بجواره

ومن هنا ندرك صحة علة النبي عن كتابة شيء - في أول الأمر - سوى القرآن الكريم صيانة لهذا الكتاب المعجز من كانوا حديثي عهد بالإسلام، ولم يعتادوا على أسلوبه وأكثراهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا في الدين

وفي الوقت نفسه تعلم الصحابة والأئمة من بعدهم المنهج الأمثل في المحافظة على هذا الكتاب الحالى؛ لذاجاء الإذن بكتابنة السنة لمن اعتادوا أسلوب القرآن وتمييزه كعبد الله بن عمرو وغيره من أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم، مع استمرار النهي عن كتابة السنة مع القرآن في صحيفة واحدة حتى وإن كان مميّزاً بينهما

أما سؤال بعضهم: لماذا لم يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بكتابنة السنة في صحف على حدتها، ويكتب عليها ما يفيد أنها أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - فتتميّز السنة عن القرآن فلا يؤمن اختلاطهما؟

فنقول: أذن النبي - صلى الله عليه وسلم - بكتابنة سنته المطهرة في صحف على حدتها، ومن أذن له النبي - صلى الله عليه وسلم - بذلك: عبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وغيرهما

وعليه، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن الكتابة في أول الأمر، ثم أذن بعد ذلك، وكان النهي جائزًا مع الخوف (خوف الاختلاط بالقرآن)، والإذن دائر مع الأمان وجودًا وعدما

2. خشية الانشغال عن القرآن الكريم ومضاهاته بغيره من الكتب حتى ولو كانت السنة النبوية: والمراد بالانشغال عن القرآن الكريم: تقديمها في الاهتمام بها قبل الاهتمام أولاً بكتاب الله عز وجل، مما يؤدي إلى ترك كتاب الله وإهماله [19]، وهذه العلة صرحت بها راوي حديث النهي عن الكتابة وهو الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال أبو نصرة: قلنا لأبي سعيد الخدري: لو كتبتم لنا؟ فإننا لا نحفظ، قال: "لا نكتب لكم ولا نجعلها مصاحف، كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا علينا كما كنا نحفظ عن نبيكم"، وفي رواية قال أبو سعيد: "أتعجلوها مصاحف تقرءونها" [20]؟

وقال الخطيب البغدادي: "فقد ثبت أن كراهة الكتابة من الصدر الأول، إنما هي لثلا يضاهي بكتاب الله - عز وجل - غيره، أو يشغل عن القرآن سواه" [21].

3. الحرج في الكتابة: عند كتابة الصحابة للقرآن الكريم، لم تكن وسائل الكتابة ميسرة عندهم؛ لأن الوسائل المتاحة لهم وقتئذ كانت بدائية وغير ميسرة، منها: رقاق الحجارة، والعظام، وسعف النخيل، وجلود الحيوانات، وكانت الأحاديث النبوية أكثر من أن يحصوها؛ ذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتاه الله العلم والحكمة والنبوة، فكان له في كل حديث قول، وفي كل مسألة جواب، وفي كثير من الوحي تفسير وبيان، فأنى لهم الوسائل الكتابية؟! ومن أين لهم الوقت الكافي لتدوين الحديث النبوي كله تدوينا

كامل؟ وليسووا مضطرين - مع ذلك - أن يعتمدوا على الكتابة، وقد منحهم الله حافظة في صدورهم تغوص لهم ما فاتهم من الكتابة تدوينا وتقييدا، ولم يرد النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يشق عليهم، فیأمرهم بتدوين السنة النبوية، بل اكتفى بتدوين القرآن الكريم وكتابته [22].

وعليه، فقد ظهر واضحًا أن نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن كتابة الحديث في أول الأمر ليس لذاته، بل لعل نصت عليها الأحاديث ذاتها التي نهت عن كتابة السنة وتدوينها، فلما زالت تلك العلل كان الإذن بالكتابة، تلك العلل التي غفل عنها أعداء السنة على الرغم من وجودها صراحة في نفس الأخبار والآثار التي احتجوا بها لشبهتهم، فإن سلموا بصحبة تلك الأحاديث، عليهم التسليم بالطلال الواردة فيها، وإن لم يسلموا بصحبة ما استشهدوا به من الأخبار والآثار لم يبقى لشبهتهم أساس [23]، وفي كلتا الحالتين يبطل ما زعموه من أن كتابة السنة بدعة نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم □

والحق كما سبق أن قررنا أن النهي كان لعنة فلما زالت هذه العلة كان الإذن بالكتابة، فالخوف من التباس القرآن بالحديث، والخوف من الانكباب على الحديث والانشغال به عن القرآن، كان هذا كله سبباً للمنع من الكتابة، فلما زالت هذه الأسباب عاد الأمر إلى السماح بكتابة الحديث، وقد استقر أمر الصحابة على كتابة الحديث وتدوينه □

ثالثاً لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة، ولكن هذا لا يعني أنها كانت لا تكتب:

سقنا في الوجه السابق الأدلة على كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وسنذكر أمثلة على المكتوبات التي كانت في عهده صلى الله عليه وسلم، فنحن لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة، وذلك لاعتماد العرب في تواريχهم وأخبارهم وتجارتهم وسائل أحوالهم على الحفظ، حتى قويت هذه الملة عندهم، وندر أن يقع منهم خطأ أو نسيان لشيء مما حفظوه، ولقد ساعد العرب على تقوية ملكة الحفظ عندهم طبيعة جوهم، وبساطة معيشتهم، وحدة ذكائهم، وقوة فهمهم لما يحدث بينهم، وسعة خبرتهم بأساليب وطرق بيانهم، هذه حالة العرب في جاهليتهم بما بالكم بالصحابة الذين قيضهم الله تعالى لحفظ الشرع وصيانته، والذين دعا لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بالحفظ والعلم والفقه كما ورد عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم □

وقريب من الصحابة في هذا المقام من اجتمع بهم وشاهد أحوالهم واتبع خطاهم واقتفي آثارهم من التابعين، كل ذلك يكاد ينفي عن سامع الحديث من أحدهم توهם خطأ أو نسيان أو تبدل أو اختلاق، ولقد كان كثير من الصحابة والتابعين مطبوعين على الحفظ،

مخصوصين بذلك؛ كأبي هريرة، وابن عباس، والشعبي، والزهري، والنخعي، وقناة، وغيرهم □
فكان الأئمة تنقل مشافهة دون الخوف من ضياعها، أو دخول النسيان، والخلط، والتحريف فيها، وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يحفظون الأحاديث عن ظهر قلب ويبلغونها للناس كما سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم، لكن هذا لا يعني أن السنة كانت لا تكتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بل ثبت كتابتها على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وتدوينها، ومن أمثلة ما كتب على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يأتي:

1. دستور المدينة: عندما هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة وضع قانوناً ودستوراً ينظم شؤون المسلمين من ناحية، ويقتن علاقتهم مع غيرهم من سكان يثرب وأهلها من ناحية أخرى □

2. كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصدقات: وكان عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الصدقات، ثم أرسله الخليفة أبو بكر لأنس بن مالك وغيره، وهو مختوم بخاتم النبي صلى الله عليه وسلم □

3. كتاب سعد بن عبادة: وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري كتاب فيه بعض أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم [24].

4. كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل حضرموت: سلم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتاباً لوايل بن حجر ليعمل به أهل حضرموت [25] فيه أركان الإسلام وتعاليمه وفرضية الزكاة وحد الزنا والخمر.

5. كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل اليمن: عندما ولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمرو بن حزم على اليمن أعطاه كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وغيرها، وقد عرف الكتاب باسم صحيفه عمرو بن حزم [26].

6. الصحيفه الصادقة: كما توجد الصحيفه الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص الذي سمح له النبي بكتابه الحديث، وقد عرف سندها في كتب السنة باسم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والجد هو صاحب الصحيفه عبد الله بن عمرو بن العاص.

7. صحيفه جابر بن عبد الله: كما توجد صحيفه الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد ذكرها ابن سعد في ترجمة مجاهد إن هذه الصحف ليست وحدها التي اشتغلت على ما كتب في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - وصحابته، بل هي أهم ما دون في هذا العصر، ومع هذا فهي تحوي أموراً كثيرة من أركان الإسلام وفروعه [27].

ولقد وردت آثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - تشير إلى أنهم كانوا يكتبون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسنذكر بعضها هنا للتدليل على ما نحن بصدده:

1. روي عن بشير بن نهيك قال: "كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابي فقرأته عليه، وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم" [28].

2. روي عن عمرو بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "قيدوا العلم بالكتاب" [29].

3. روي عن سعيد بن جبير أنه كان يقول: "كنت أجلس إلى ابن عباس فأكتب في الصحيفه حتى تملئ، ثم أقلب نعلي فأكتب في ظهورهما" [30].

ونستطيع أن نضيف إلى كل ما سبق كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعاهداته التي أملأها على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومنها ما كان في قراب سيف النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روى البخاري عن أبي هريرة قال: "ما من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب" [31].

إن هذا كله يؤكّد أن كتابة السنة بدأت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، واستمرت في عصر الخلافة الراشدة، ثم آل أمرها إلى التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله وهذا أمر لا خلاف فيه ولا نزاع، وبه تسقط هذه الدعاوى حول كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

الخلاصة:

- إن المتأمل في أسانيده ومتون الأحاديث التي استدل بها هؤلاء المدعون في زعمهم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن كتابة السنة لأنها بدعة، يجد أن أغلب هذه الأسانيد لا تسلم من مقال، فأما ما صح منها فقد حمله المدعون ما لا يتحمل؛ إذ إن الجمهور من العلماء قال بنسخ أحاديث النهي عن الكتابة، ومنها حديث أبي سعيد الخدري: "لا تكتبوا عنِّي شيئاً"، وهذا النهي كان معللاً بطل ووجوده وعدهما كما أن متونها لا تقيّد أن نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن كتابة الحديث كان نهياً مطلقاً عاماً.
- لقد أباح النبي - صلى الله عليه وسلم - لبعض الصحابة أن يكتبوا الأحاديث كعبد الله بن عمرو بن العاص، وكأمره الصحابة

بالكتابة لأبي شاه في عام الفتح، وعليه فلم يكن هذا النهي عن كتابة الحديث نهيا مطلقا، بل كان هذا النهي لعل منها: خشية اختلاط السنة بالقرآن، والانشغال عن القرآن بالسنة، فلما زالت هذه العلل استقر الأمر على إباحة كتابة الحديث وتدوينه، ومن ثم لا تكون كتابته بعد ذلك من البدع المذمومة في الدين □

- إن كتابة العلم مبدأ إسلامي، جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، وعمل به السلف، ولا زالت الأمة عليه إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها □
- إن لقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات ووقوع كتابة السنة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، بل وتأمر وتحث على ذلك □
- من الأمثلة التي تدل على كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم: دستور المدينة، وكتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصدقات، وكتاب سعد بن عبادة، وكتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل حضرموت، وكتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل اليمن، والصحيفة الصادقة، وصحيفة جابر بن عبد الله، وكذلك كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعاهداته التي أملأها على كتابه من الصحابة □
- إننا لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة، لكن هذا لا يعني أنها أيضا كانت تنقل كتابة، وقد دلنا على ذلك بأمثلة كثيرة □
المراجع:

(*) كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1428هـ / 2007م

- [1]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (4089 / 9)، رقم (7375).
- [2]. الحديث الموقوف: هو ما روی عن الصحابة . رضي الله عنهم . من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم متصلة كان إسناده أو منقطعا □
- [3]. الحديث المرفوع: ما أضيف إلى النبي . صلى الله عليه وسلم . من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية □
- [4]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط 1، 1407هـ / 1986م، (1 / 251).
- [5]. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، ط 2، 1974م، ص 31.
- [6]. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط 2، 1370هـ / 1951م، ص 12.
- [7]. صحيح: أخرجه الترمذى في سننه (بشرح تحفة الأحوذى)، كتاب: العلم، باب: كراهة كتابة العلم، (356 / 7)، رقم (2802). وصححه الألبانى في صحيح وضعيف سنن الترمذى برقم (2665).
- [8]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسندا لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه، رقم (11107). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند □
- [9]. كتاب المجروحيين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ط 2، 1402هـ / 2 (57).
- [10]. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د ٢، (565 / 2).

- [11]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/248)، رقم (112). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وتحريم صيدها وخلالها وشجرها ٢١١٠/٥، رقم (3247).
- [12]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (1/249).
- [13]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/251)، رقم (114).
- [14]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (1/253).
- [15]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/249)، رقم (113).
- [16]. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أنسه واتجاهاته، د٠ رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨١م، ص48.
- [17]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/246)، رقم (111).
- [18]. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د٠ عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (1/285) بتصرف د٠
- [19]. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د٠ عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (1/288).
- [20]. أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم، كتاب: الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتابة العلم، باب: ذكر الأحاديث الموقوفة عن الصحابة. رضي الله عنهم. في ذلك، ص36.
- [21]. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م، ص57.
- [22]. معالم السنة، عبد الرحمن عتر، نقلًا عن: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعية، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص99: ١٠١ بتصرف د٠
- [23]. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د٠ عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص298، ٢٩٩ بتصرف د٠
- [24]. السنة قبل التدوين، د٠ محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص346.
- [25]. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د٠ ت، (6/596).
- [26]. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د٠ ت، (4/293).
- [27]. السنة المفتري عليها، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص58: ٦١ بتصرف د٠
- [28]. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، (1/313)، رقم (403).
- [29]. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، (1/309)، رقم (396).
- [30]. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من رخص في كتابة العلم، (1/139)، رقم (501).
- [31]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/249)، رقم (113).

